https://doi.org/10.54809/jkss.vi7.198
گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی
Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

قياس أثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

م.م.سميه محمود نجم الدين
كلية التجارة- جامعة السليمانية
sumaya.najmadin@univsul.edu.iq

لملخص:

القطاع النفطي له دور مهم في الاقتصاد العراقي متمثلاً بإيراداته حيث تشكل الصادرات النفطية نحو ٩٦٪ من إجمالي الصادرات على كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومنها الدخل القومي ،الناتج المحلي الإجمالي،التجارة الخارجية ،الاستثمارات بكافة أشكالها، وان تحديد اتجاهات التنمية الاقتصادية يتوقف على تقلبات أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى العوامل غير المتوقعة كالصدمات الخارجية.وتلك الصادرات لها دوراً مهم في هيكل التجارة الخارجية في البلدان النفطية ومنها العراق والتي تواجهها تحديات كثيرة تعيق عملية التنمية الاقتصادية والمتمثلة في نقص رؤوس الأموال المعدة للاستثمار ونقص الادخارات المحلية. تكمن مشكلة البحث في معرفة هل إن الإيرادات النفطية ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الموازنة العامة أي تحسين معدلات النمو الاقتصادي.؟. ويهدف البحث بالدرجة الأولى إلى تحقيق صحة الفرضية من خلال تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي في العراق والإمكانات المادية والمعنوية والامتيازات النفطية وتوضيح أثر القطاع النفطي ودوره في تحسين معدلات النمو الاقتصادي. ثم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من أجل التوصل لأهداف البحث من خلال التعرف على مفهوم القطاع النفطي وأثرها في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرغوبة باستخدام الأسلوب الكمي القياسي في قياس أثر الإيرادات النفطية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالاستعانة ببرنامج (Eview٩) .ولقد تم التوصل وبحسب التحليل القياسي الى أن العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي علاقة طردية،وتعد الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي،إذ يعتمد العراق بشكل مباشر على الإيرادات النفطية وبهذا تم إثبات صحة الفرضية من خلال الجانب التحليلي والجانب القياسي إذ إن الإيرادت النفطية تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحسين معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: القطاع النفطي ،الإيرادات النفطية، الناتج المحلي الإجمالي، العراق.

Recieved: 15/8/2022
Accepted: 6/10/2022

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

المقدمة:

يشكل النفط مصدراً مهماً وأساسياً من مصادر الطاقة ،فضلاً عن كونه المورد الرئيسي للدخل في كثير من الدول النفطية، ومع ذلك فهو المصدر الوحيد للدخل القومي لبعض البلدان كالعراق مثلاً. إن أسعار النفط الخام في السوق العالمية للنفط تتسم بالتقلبات المستمرة نتيجة الاختلالات وعدم التوازن بين عرض النفط والطلب عليه. العراق كأي بلد منتج ومصدر للنفط الخام ومعتمد بشكل أساسي على العوائد النفطية،يتأثر بصورة مباشرة بتقلبات أسعار النفط والصدمات والأزمات الاقتصادية العالمية المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي العالمي. إن القطاع النفطي في العراق يحظى باهتمام واسع نظراً لموقعه المهم في الاقتصاد،فهو يمثل ثروة البلاد والرافد الرئيس للدخل القومي والتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والقطاع الأخرى،والممول الأول للموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي،ويرتبط القطاع النفطي و الاقتصاد العراقي بالسوق النفطية العالمية ،إذ إن أي تغير في أسعار النفط الخام أو في الإنتاج يؤثر في هذا القطاع في الإقتصاد ككل.بالتالي فإن استقرار السياسة المالية والعجز في الموازنة العامة يتحدد في ضوء الإيرادات العامة النفطية ،التي تتوقف بدورها على ما يحدث من تغيرات في أسعار النفط الخام العالمية. مشكلة البحث: يعتمد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بشكل كبير في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الموازنة العامة ،وان هذه الإيرادات لم تؤد دورها المطلوب في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنها تسلط الضوء على القطاع النفطي في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية المتحققة في هذا البلد من خلال استثمار العوائد النفطية في دعم القطاعات الرئيسة غير النفطية كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي لزيادة نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها :

أن هناك علاقة طردية بين الأيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي للعراق.

هدف البحث:

ويهدف هذا البحث :

١-التعرف على حجم الإيرادات النفطية في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

٢-معرفة مدى تأثير الإيرادات العامة على الناتج المحلي الإجمالي .

٣-تسليط الضوء على الأهمية النسبية للقطاع النفطي في العراق.

٤-قياس العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في العراق.

منهجية البحث:

اعتمدت الباحثة الى المنهج التحليلي الذي يقوم على الطريقة الاستقرائية في تحليل البيانات والسلاسل الزمنية والمعطيات الجزئية ومن ثم تحليل المؤشرات الكلية بالاضافة الى استخدام الاسلوب الكمي في قياس العلاقة بين الايرادات النفطية والناتج المحلي الاجمالي.

هيكلية البحث:

تلبية لمتطلبات البحث ولغرض اختبار وإثبات صحة فرضيته وتحقيقاً لأهدافه قسم البحث الى ثلاثة مباحث وكانت على النحو الآتي:

المبحث الأول :واقع القطاع النفطي في العراق للمدة(٢٠٢٠-٢٠٠٥).

المبحث الثاني:علاقة الإيرادات النفطية بالناتج المحلي الإجمالي.

المبحث الثالث:قياس أثر العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة(٢٠٢٠-٢٠٠٥) .

حدود البحث:تمتد حدود البحث الى:-

١-تتضمن حدود البحث الزمانية المدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

٢- تتضمن حدود البحث المكانية حدود العراق مكانياً.

المبحث الأول: واقع قطاع النفط العراقي في المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

يمتلك العراق احتياطيات مؤكدة من النفط الخام تبلغ ١١٥مليار برميل، ليحتل المرتبة الثالثة عالمياً، في الوقت الذي يخمن المختصون وجود احتياطيات محتملة تتراوح بين ٤٥-١٠٠ مليار برميل، مما قد يرفع من سقف تلك الاحتياطيات الى ما يقارب ٢١٥ مليار برميل أو أكثر ولربما سيتصدر العراق بذلك الدول النفطية، بينما بلغ معدل إنتاجه اليومي في عام ٢٠٠٨ (٢٤٢٣) مليون برميل يومياً، والذي يفترض حسب رأي المختصين أن يصل الى (٦) ملايين برميل يومياً أو أكثر ،أن هذا التدني النسبي في الإنتاج الى حجم الاحتياطيات يعكس بشكل خاص تخلف البنى التحتية لكل من الإنتاج والتصدير في ذلك القطاع وكذلك يعكس عدم تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأسباب كثيرة تحتاج الى مزيد من الدراسات والتحليل الاقتصادي العلمي .(موسى،٢٠١٠، ٣٠١)

أولاً: مفهوم القطاع النفطي

يشمل قطاع البترول جميع الأعمال في الاستكشاف والاستخراج والتكرير والنقل (الناقلات وخطوط الأنابيب بشكل أساسي) وتسويق المنتجات البترولية. والجدير بالذكر أن أكثر المنتجات قيمة في هذا القطاع هي زيت الوقود ووقود المحركات (البنزين) ، كما أن البترول (الزيت) هو أيضًا مادة وسيطة للعديد من المنتجات الكيماوية ، بما في ذلك الأدوية والمذيبات والأسمدة والمبيدات الحشرية والبلاستيك. (الجلبي،٢٠١٥، ١٢).

ثانياً:أهمية القطاع النفطي في العراق

أن للقطاع النفطي في العراق دوراً مهماً في صياغة الهيكل الاقتصادي منذ اكتشاف النفط الخام فهو يعتبر الممول الرئيسي للموازنة العامة إذ تعتمد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة جداً ،إذ ارتفعت الإيرادات النفطية في فترة السبعينيات بسبب موجات التأميم النفطية من الشركات الأجنبية والأزمات النفطية التي أدت الى ارتفاع أسعار النفط الخام مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية والتي ألقت بظلالها على ارتفاع الإيرادات العامة إلا أنها انخفضت في فترة الثمانينيات بشكل مباشر إلا أن الوضع تحسن بعد عام ٢٠٠٣ وذلك بسبب زيادة العوائد النفطية بسبب زيادة أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي في العراق(الجلبي،٢٠١٥، ١٨) .ويمكن توضيح أهمية القطاع النفطي في العراق من خلال:

أ-أهمية الإنتاج النفطي في العراق

تعد عمليات الإنتاج النفطي في العراق من أهم العمليات الاستخراجية التي ترتكز عليها الصناعة النفطية إذ لحقت هذه العملية الكثير من المشاكل والمعوقات قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية وسوء الإدارة الفنية إذ تراجع الإنتاج النفطي بشكل كبير خصوصاً بعد عام ١٩٩١ إلا أن الوضع تحسن بشكل نسبي بعد عام ١٩٩٦ واتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتصدير كمية محدودة من النفط مقابل استيراداً الغذاء والدواء وأخذ الإنتاج النفطي يزداد تدريجياً فوصل الى أعلى مستوى له (٢،٥٥٠)مليون برميل في عام ٢٠٠٠(الربيعي، ٢٠٠٦: ٢١).

بعد عام ٢٠٠٣ اخذ الانتاج النفطي يتراجع نسبياً وذلك بسبب الاعمال التخريبية التي طالت المنشآت والابار النفطية عقب الحرب الاخيرة مع الولايات المتحدة الامريكية اذ انخفض مستوى الانتاج الى (١٨٥٣,٢) مليون برميل عام ٢٠٠٥ وبسبب اعتماد العراق على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامة ونظراً لحاجة العراق للكثير من الاصلاحات الاقتصادية التي تحتاج الى اموال كبيرة بدأت الامور تتجه نحو استغلال الطاقة النفطية من خلال زيادة الانتاج النفطي وبهذا بلغ ذروة هذه الزيادة (٢٣٣٦,٢)مليون برميل عام ٢٠٠٩ قبل جولات التراخيص النفطية وبهذا تعززت سيطرة القطاع النفطي على النشاط القتصادي في العراق بسبب ارتفاع الانتاج النفطي وزيادة اسعار النفط الخام اذ ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير(ناشور،٢٠١٢، ٥)،وبعد جولات التراخيص النفطية مع الشركات الاجنبية بدأ مفعول هذه الجولات بشكل واضح في زيادة الانتاج النفطي اذ اخذت مقدار الزيادة السنوية في الانتاج بالزيادة التراكمية وساعدتها الزيادة في اسعار النفط الخام والازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ في تحسين معدلات التبادل الدولي للنفط الخام وزيادة الطلب العالمي ما ادى الى الشروع نحو زيادة الانتاج اخذ الانتاج النفطي بالزيادة التدريجية حتى بلغ(٤٤١٠,٠)مليون برميل عام ٢٠١٨(كاظم ،٢٠٠٧ ، ١٧٦). بلغ إنتاج العراق من النفط حده البالغ (١٨٥٣,٢)مليون برميل في العام ٢٠٠٥ استمر إنتاج النفط في التطور والزيادة بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة استغلال الآبار نتيجة ارتفاع مستويات الاستثمار في قطاع النفط حتى وصل في العام ٢٠١٥ الى (٣٥٠٤,١)مليون برميل سنوياً بنسبة نمو بلغ ١٢,٦٪ ، وبحسب آخر الإحصائيات لعام ٢٠١٩ فيحتل العراق مكانة مهمة من حيث الإنتاج النفطي في العالم والمنطقة وله تأثير واضح في أسعار النفط العالمية، فقد بلغ إنتاج النفط الخام العراقي (٤٦٦٢,١)مليون برميل بمعدل نمو بلغ نسبته ٥,٧١٪ وهو يحتل بذلك المرتبة الرابعة عالمياً (القريشي،٢٠٢٠:١٩٣). وهذا موضح في الجدول(١)والشكل(١) الذي يوضح تطور حجم انتاج النفط ومعدل نمو إنتاج النفط في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠).

جدول(١) تطور حجم إنتاج النفط في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)/مليون برميل

السنوات	إنتاج العراق	معدل نمو ٪
2005	1853.2	-
2006	1957.2	5.61
2007	2035.2	3.98
2008	2280.5	12.0
2009	2336.2	2.44
2010	2358.1	0.93
2011	2652.6	12.48
2012	2942.4	10.92
2013	2979.6	1.26

4.39	3110.5	2014
12.6	3504.1	2015
32.63	4647.8	2016
-3.85	4468.7	2017
-1.31	4410.0	2018
5.71	4662.1	2019
1.01	4709.4	2020

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

١- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مكتب الحسابات القومية.

٢--OPEEC:Annual statistical Bulletin.٢٠٠٥-٢٠١٨

٣-world oil outlook.(٢٠٠٦-٢٠١٨)

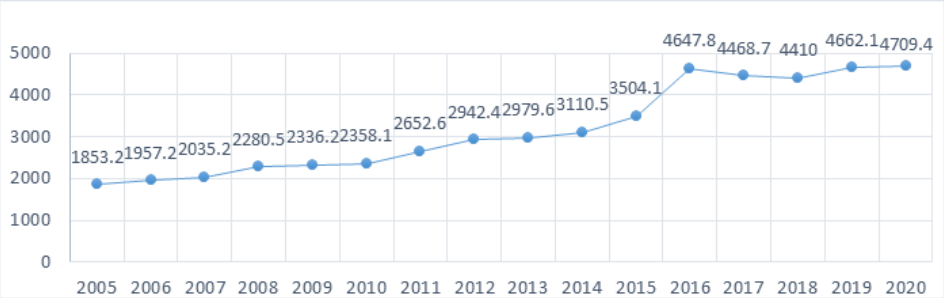

المصدر:نتائج برنامج اكسل بالاعتماد على بيانات الجدول(١)

شكل (١) تطور إنتاج النفط في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

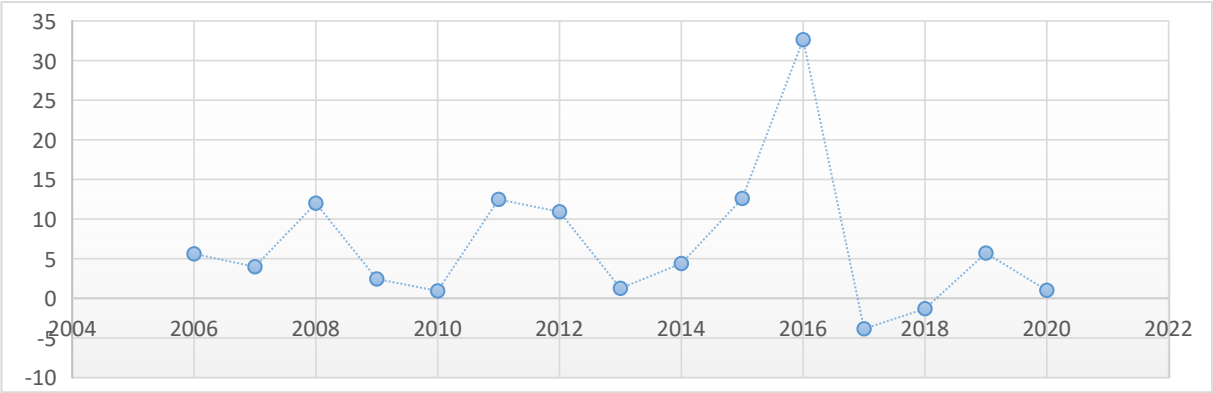

المصدر:نتائج برنامج اكسل بالاعتماد على بيانات الجدول(١)

شكل (٢) معدل نمو إنتاج النفط في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

ب-أهمية الاحتياطيات النفطية

تعرف الاحتياطيات النفطية بأنها كمية الثروة النفطية الموجودة تحت الأرض، في ضوء المعلومات المتوفرة في عملية البحث عن المنطقة المستهدفة،وإمكانية استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة(الحلفي،٢٠٠٨ : ١٣).

تعتبر احتياطيات النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم عائدات النفط،واكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن

استخراجها بتكلفة اقتصادية تتناسب مع مستوى أسعار النفط،ومقدار الحفر الإضافي وتطوير الحقول النفطية المكتشفة سابقاً التي كانت غير مستغلة بشكل كاف سيؤدي الى زيادة في حجم عائدات النفط.علاوة على ذلك ،ستؤدي التطورات التكنولوجية في حجم الإيرادات أيضاً الى زيادة عائدات النفط من خلال الوصول الى طبقات جديدة أو خلال تفضل تكاليف الاستخراج تؤدي أيضاً الى زيادة حجم العائدات النفطية(ناشور،٢٠١٢، ٥)

تعد الاحتياطيات النفطية من المؤشرات ذات الأهمية الكبيرة لبيان درجة استغلال الآبار النفطية وفقاً للشروط الاقتصادية السائدة ،إذ يتم تقدير الاحتياطيات النفطية تبعاً لاعتبارات عديدة منها على أساس الملكية ومنها على أساس الطاقة الدافعة.ومنها على أساس درجة التأكد من وجوده واستخراجه فضلاً عن تكاليف استخراجه(كاظم،٢٠٠٧، ٥٧)،ومن الجلي أن أي تقييم للاحتياطيات يخضع لدرجة من الشك أو عدم اليقين،سواء من الناحية الفنية أم من الناحية الاقتصادية.،لذلك لا بد من وضع التقديرات على شكل نطاق أو مجال يعكس هذه الدرجة من الشك بحيث يعبر عن الاحتياطي بثلاث قيم على الأقل تمثل (التقدير الأدنى،والأفضل،والتقدير الأعلى) أو بعبارة أخرى (التقدير المتحفظ، التقدير العملي، التقدير المتفائل).(منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)،الاستخلاص البترولي المحسن،الكويت ٢٠٠٩، ٩).والشكل (٣)يظهر لنا تصنيف الاحتياطي حسب هذا المفهوم.

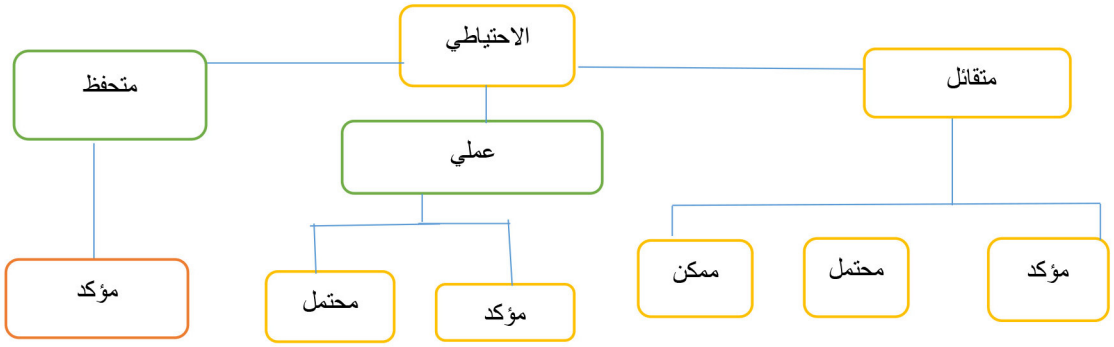

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)،الإستخلاص البترولي المحسن،الكويت ٢٠٠٩،ص٩.

شكل(٣) تصنيف الإحتياطي النفطي

جدول(٢) الاحتياطي النفطي العراقي والاحتياطي النفطي العالمي للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)/مليون برميل

السنوات	احتياط العالم	احتياط العراق	الأهمية بالنسبة للعالم٪
2005	1198953	115000	9.6
2006	1209545	115000	9.50
2007	1213008	115000	9.5
2008	1292280	115000	8.9
2009	1332776	115000	8.62
2010	1459765	143100	9.80
2011	1467811	141350	9.62
2012	1480251	140300	9.47
2013	1490134	144211	9.67
2014	1492254	143069	9.6
2015	1490454	142503	9.56
2016	1490661	148766	9.97

9.86	147223	1492160	2017
9.7	145019	1497986	2018
9.67	146020	1508670	2019
9.50	147030	1546098	2020

المصدر:من اعداد الباحثة بالاعتماد على:-

١-OPEEC:Annual statistical Bulletin.٢٠٠٥-٢٠١٨

٢-وزارة النفط العراقية، البيانات للسنوات المختلفة(٢٠٠٩-٢٠٢٠)

عالمياً بلغ الاحتياطي النفطي المثبت للأعوام(٢٠٠٥-٢٠٠٨) ارتفاعاً في الاحتياطي بلغ (١١٩٨٩٥٣)و (١٢٩٢٢٨٠) مليار برميل على التوالي، في حين زادت الاحتياطيات وبشكل كبير خلال المدة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، إذ ارتفع الاحتياطي من (١٢١٣٠٠٨) مليار برميل عام ٢٠٠٧ الى (١٤٥٩٧٦٥) عام ٢٠١٠ ،هذه الزيادة تعزى الى التطورات التكنولوجية المستمرة في عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف ومن خلال الوصول الى طبقات جديدة أو من خلال خفض تكاليف الاستخراج في حين لم يرتفع الاحتياطي العالمي في عام ٢٠١٣ ارتفاعاً كبيراً إذ كانت طفيفة جداً حيث بلغ الاحتياطي (١٤٩٠١٣٤).

وتشير آخر الإحصائيات والتقارير العالمية عام ٢٠١٩ الى احتلال العراق المرتبة الخامسة عالمياً من حيث كمية الاحتياطي العالمي البالغة ١٥٠ مليار برميل كاحتياطي مؤكد والذي يشكل ما نسبته ١٠٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد.القريشي ،٢٠٢٠، ١٩٣)

ويمتاز بطول العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي المقدر بحوالي ١٣٤سنة والذي يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد فنزويلا التي تسبقه بذلك بمعدل ٢٩٦ سنة،كما إنه يتميز بسهولة وانخفاض تكاليف اكتشافه واستخراجه ويقع أغلب الاحتياطي النفطي العراقي في جنوب العراق وبخاصة في محافظة البصرة (عبدالرضا،٢٠١٦، ٩).ويمكن تتبع التطور في الاحتياطي النفطي العراقي للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)من خلال الجدول (٢).

ج-أهمية الصادرات النفطية

إن هيكل الصادرات لأي دولة يتم تقسيمها حسب القطاعات الاقتصادية (الزراعي،الصناعي، الخدمي) أو حسب القطاع العام والخاص وهناك تقسيمات أخرى ومن الملاحظ في الاقتصاد العراقي هو انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخاص في قيمة الصادرات مقارنة بالقطاع العام هذا من جانب ومن جانب آخر هو انخفاض نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي والصناعي مقارنة مساهمة القطاع النفطي وذلك لعدة أسباب منها حرب الخليج الأولى وما تلاها ما آثار سلبية أثرت بصورة مباشرة على القطاع الصناعي وحرب الخليج الثانية وما نتج عنها من فرض حصار اقتصادي أثر بشكل كبيرة على كل مفاصل الاقتصاد الوطني وذلك بسبب الانقطاع شبه التام للصادرات النفطية العراقية والتي كان يعتمد عليها العراق بشكل مباشر في تمويل الموازنة العامة.(موسى،٢٠١٠، ٣٠٣)

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل مباشر على الصادرات النفطية وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الأخرى مما أثر بشكل سلبي على هيكل الصادرات العراقية من حيث التنويع وأهمية القطاعات الأخرى مما أدى الى وجود حالة اختلال واضحة في القدرة التنافسية للمنتجات الخارجية.بعد عام ٢٠٠٣ احتل القطاع النفطي دورا مهم في الاقتصاد العراقي ونسبة كبيرة من الصادرات الإجمالية كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج النفطي بدأت نسبة مساهمة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات تزداد منذ عام

٢٠٠٣ فبعد أن كانت هذه النسبة تشكل (٩٢,٤٪)أصبحت تشكل (٩٧,١٪)عام ٢٠٠٦ وأخذت الصادرات النفطية في العراق بالزيادة بشكل سريع بعد عام ٢٠٠٩ وذلك يعود الى جولات التراخيص النفطية مع الشركات الأجنبية والأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ والتي تجاوز فيها سعر النفط الخام حاجز ١٢٠دولار .واستمرت الصادرات النفطية بالزيادة بشكل كبير حتى عام ٢٠١٨ إذ بلغت ما نسبته (٩٨,٣٪)من الإجمالي الصادرات(الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،٢٠٠٦- ٢٠١٨).الجدول (٣)يوضح الصادرات النفطية في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) .

جدول(٣)الصادرات النفطية في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات٪
2005	235099	233993	99,5
2006	305179	305071	97,1
2007	409432	397755	93,4
2008	637260	595390	98,2
2009	424054	416686	95,7
2010	545995	522905	96,9
2011	856356	830063	99,9
2012	949315	948612	99,8
2013	897148	895536	99,7
2014	843328	841325	99,6
2015	494025	492115	99,7
2016	437740	436837	99,2
2017	600224	595603	98,3
2018	851818	838149	98.3
2019	886483	867552	97.8
2020	897723	876851	97.6

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،وزارة التخطيط،النشرة الإحصائية السنوية(٢٠٠٥-٢٠٢٠)

د-الإيرادات النفطية العراقية للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٥)

مفهوم الإيرادات النفطية:بشكل عام تعرف الإيرادات النفطية بأنها(الدخل او الإيرادات التي تحصل عليها بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم،وذلك مقابل إنتاج وتصدير مورد طبيعي وهو النفط،وتحصل لقاء ذلك على مبالغ نقدية كجزء من القيمة الحقيقية لهذا المورد(إسماعيل،٢٠٠٤: ٢٤).الجدول(٤)يوضح الإيرادات النفطية وغير النفطية والإيرادات العامة في العراق للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠).

جدول(٤)الإيرادات النفطية وغير النفطية والإيرادات العامة العراقية للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠) مليون دينار

البيانات	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة٪	نسبة الإيرادات غير النفطية العامة٪ الى الإيرادات
2005	39480069	1022821	40502890	97.47	2.52
2006	46524310	2521235	49055545	94.86	5.13
2007	51701300	2898151	54599451	94.69	5.30
2008	75358291	4893891	80252182	93.90	6.09
2009	48871708	6337645	55243526	88.46	11.47
2010	66819670	3358553	70178223	95.21	4.78
2011	98090214	5747527	103989089	94.32	5.52
2012	116597076	8491058	119817224	97.31	7.08
2013	110677542	8144251	113840076	97.22	7.15
2014	97072410	7097912	105609846	91.91	6.72
2015	51312621	8815654	66470251	77.19	13.26
2016	44267060	9603148	54409296	81.35	17.64
2017	65071929	11925397	77422173	84.04	15.40
2018	77160393	10506899	106569834	٧٢,٤	9.85
2019	٨٠٤٥٦٦٢٠	14748005	107566995	٧٤,٧	13.71
2020	٨٥٤٣٥٥١٢	16551201	107877996	79.19	15.34

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء،التقرير الاقتصادي السنوي،سنوات مختلفة.

الأعمدة(٣) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الأعمدة الأربعة الأولى.

يوضح الجدول(٤) الإيرادات العامة والإيرادات النفطية وغير النفطية في العراق ،إذ نلاحظ هيمنة الايرادات النفطية والتي تتسم بالتذبذب بسبب ارتباطها بأسعار النفط العالمية على الإيرادات غيرالنفطية، وهذا الاعتماد المفرط على مصدر واحد لتمويل الإيرادات العامة للدولة وبالأخص إذا كان المصدر ريعي كالنفط يؤدي الى اختلالات هيكلة الاقتصاد كالاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.

في عام ٢٠٠٥ بلغت الإيرادات العامة (٤٠,٥٠٢,٨٩٠) مليون دينار ، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة٩٧,٤٧٪،في السنوات اللاحقة، استمرت الإيرادات النفطية في النمو بمعدلات تجاوزت (٩٠٪) ، في حين أن نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الحكومية ما زالت متذبذبة ولم تتجاوز (١٥٪)، أي ما زالت الإيرادات النفطية هي الإيرادات المهيمنة على الأنواع الأخرى من الإيرادات(الإيرادات غير النفطية).

تراجعت الإيرادات العامة بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٩ ، حيث بلغت (٥٥٢٤٣٥٢٦) مليون دينار، ,يعود سبب هذا التراجع إلى حدوث الأزمة المالية وما ترتب عليها من انخفاض أسعار النفط العالمية إذ بلغت قيمة الإيرادات النفطية (٤٨٨٧١٧٠٨)مليون دينار وكنسبة الى الإيراد العام (٨٨,٤٦٪)بعد ان كانت قيمتها عام ٢٠٠٨ (٧٥٣٥٨٢٩١) مليون دينار ونسبتها الى الإيراد العام (٩٣,٩٠٪).

أما خلال الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٢)عاودت الإيرادات العامة الى الارتفاع وذلك بسبب ارتفاع سعر النفط خلال هذه

السنوات،أما في عام ٢٠١٣ ،انخفضت الإيرادات العامة عن السنوات السابقة بسبب انخفاض سعر النفط مما أدى الى انخفاض الإيرادات النفطية.

كما استمرت الايرادات العامة بالانخفاض خلال السنوات (٢٠١٤-٢٠١٦)،بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ولأن العراق يعتمد وبشكل رئيس على الايرادات النفطية قد تأثر وبشكل كبير بهذا الانخفاض إذ بلغت نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة (٩١,٩١٪)،(٧٧,١٩٪)، (٨١,٣٥٪) على الترتيب ومع تزامن حدوث الحرب مع داعش وما تطلبت من زيادة الإنفاق ومع قصور الإيرادات العامة حدث عجز في الموازنة خلال العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ .أما في عام ٢٠١٧ ارتفعت الايرادات العامة ومنها الإيرادات النفطية بلغت نسبتها من الإيرادات العامة(٨٤,٠٤٪).

عن طريق البيانات والنسب الواردة في الجدول(٤)نلاحظ أن الإيرادات تتعلق وبعلاقة طردية مع الإيرادات النفطية والتي بدورها ترتبط بأسعار النفط العالمية حيث تتدني بانخفاضه وترتقي بارتفاعه،ما يؤدي الى اختلال وبشكل كبير في الإيرادات العامة بسبب كون الأسعار النفطية تتحدد دولياً وتبعاً لتقلبات السوق العالمية وهذا هو حجة التذبذب في كل من الإيرادات والنفقات العامة.

المبحث الثاني:علاقة الايرادات إلنفطية بالناتج المحلي الإجمالي

أولاً:مدى مساهمة الإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات بعد استبعاد قيمة السلع الوسيطة من المستلزمات السلعية والخدمية.بمعنى آخر مجموع القيم المضافة الإجمالية المتحققة للاقتصاد. ما يُحسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقسمة قيمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان. (السلمان والبكر،٢٠١٦: ٥)

يُعد الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعبر عن مستوى النمو الاقتصادي للبلد،وان تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وهيكله القطاعي من النقاط الرئيسية والمهمة لمعرفة مواطن الخلل ومن ثم إمكانية معالجتها. لقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً واضحاً خلال المدة(٢٠٢٠-٢٠٠٥) نتيجة لتراكمات المرحلة السابقة والتي تعرض فيها البلد الى حروب وعقوبات اقتصادية والاحتلال الأمريكي. إن هذا التذبذب الحاصل في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مرتبط بتقلبات العوائد النفطية التي تعتمد على الكثير من التغيرات الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها(الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،سنوات مختلفة) .

السنوات	GDP الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات النفطية	مساهمة الإيرادات النفطية الى تكوين الناتج المحلي الإجماليGDP	معدل النمو السنوي GDP	معدل نمو الإيرادات النفطية
2005	73,533,598.60	39480069	53.6	1.7%	2.9%
2006	95,587,954,80	46524310	48.6	5.6%	27.9%
2007	111,455,813.40	51701300	46.3	1.9%	2.5%
2008	157,026,061.60	75358291	47.9	8.2%	0.8%
2009	130,643,200.40	48871708	37.4	3.4%	35.1%
2010	162,064,565.50	66819670	41.2	6.4%	22.1%
2011	217,327,107.40	98090214	45.1	7.5%	18.8%

17.1%	13.9%	45.8	116597076	254,225,490.70	2012
9.9%	7.6%	40.4	110677542	273,587,529.20	2013
1.6%	0.2%	36.4	97072410	266,332,655.10	2014
-29.1%	4.7%	26.3	51312621	194,680,971.80	2015
-13.9%	13.8%	22.4	44267060	196,924,141.70	2016
-27.1%	-1.8%	29.3	65071929	221,665,709.50	2017
12.4%	2.6%	28.6	77160393	268,918,874.00	2018
١٣,٢	5.5%	28.9	80456620	277,884,869.40	2019
١٢,١	-11.3%	42.9	85435512	198,774,325.40	2020

جدول(٥)الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة(٢٠٢٠-٢٠٠٥)بالاسعارالجارية /مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحثة بناءً مايلي:

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات-إعداد التقارير الإحصائية السنوية.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ ما يأتي:

أ-نلاحظ العلاقة القوية التي تربط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتطورات نمو العوائد النفطية ،وذلك بسبب اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في العراق على العوائد النفطية بنسبة أكثر من (٣٨٪)كمتوسط للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠). وهذه النسبة عالية مقارنة بنسبة مساهمة بقية القطاعات الأخرى مثل(الصناعة،الزراعة،الخدمات)وغيرها في الناتج المحلي الإجمالي.(الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات،٢٠٠٣-٢٠٢٠)

ب-بدأ الناتج المحلي الإجمالي يرتفع تدريجياً منذ عام ٢٠٠٥ ولكن بوتيرة معتدلة لغاية عام ٢٠٠٨. فبعد أن كان الناتج المحلي الإجمالي (٧٣,٥٣٣,٥٩٨,٦٠) مليون دينار عام ٢٠٠٥ أصبح (١٥٧,٠٢٦,٠٦١,٦٠)مليون دينار عام ٢٠٠٨. والسبب يعود الى أن الصادرات النفطية كانت لاتزال في بداية زيادتها الطبيعية،مع ارتفاع تدريجي في العوائد النفطية .فبعد أن كانت تلك العوائد (١٨٤١٤٥٨٨)مليون دينار أي ما نسبته (٦٢,٢٪)من الناتج المحلي الإجمالي أصبحت (٧٥٣٥٨٢٩١)مليون دينار عام ٢٠٠٨،أي ما نسبته (٤٧,٩٪)من الناتج المحلي الإجمالي.

بعد عام ٢٠٠٩ بدأ الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بشكل كبير ،فبعد أن كان (١٦٢,٠٦٤,٥٦٥,٥٠)مليون دينار عام ٢٠١٠ أصبح (٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩,٢٠)عام ٢٠١٣ .والسبب في ذلك يعود الى زيادة الانتاج النفطي على إثر جولات التراخيص النفطية والتي أدت الى زيادة الصادرات النفطية ومن ثم العوائد النفطية من جهة، ونتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية من جهة أخرى.فبعد أن كانت العوائد لنفطية (٤٨٨٧١٧٠٨)مليون دينار عام ٢٠٠٩،أي ما نسبته (٣٧,٤٪)من الناتج المحلي الإجمالي أصبحت(١١٠٦٧٧٥٤٢)مليون دينار عام ٢٠١٣،أي ما نسبته (٤٠,٤٪)من الناتج المحلي الإجمالي.

بعد عام ٢٠١٤ شهد الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو سالبة نتيجة انخفاض العوائد بسبب الأزمة النفطية العالمية التي أدت الى انخفاض أسعار النفط الخام الى ما دون (٣٠)دولاراً للبرميل فبعد ان كان الناتج المحلي الإجمالي(٢٦٦,٣٣٢,٦٥٥,١٠)مليون دينار عام ٢٠١٤ أصبح (٢٢١,٦٦٥,٧٠٩,٥٠) مليون دينار عام ٢٠١٧.من جانب آخر انخفضت العوائد النفطية فبعد ان كانت (٩٧٠٧٢٤١٠)مليون دينار عام ٢٠١٤ شكلت ما نسبته (٣٦,٤٪)من الناتج المحلي الإجمالي، أصبحت(٦٥٠٧١٩٢٩)مليون دينار عام ٢٠١٧ تشكل ما نسبته (٢٩,٣٪)من الناتج المحلي الإجمالي .

بعد عام ٢٠١٧ تحسنت أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية مما انعكس على تحسن الإيرادات النفطية والتي بدورها انعكست على تحسن الناتج المحلي الإجمالي فقدر ب(٢٦٨,٩١٨,٨٧٤,٠٠)مليون دينار عام ٢٠١٨ . نستنتج أن التغيرات في العوائد تعد من العوامل المهمة التي تؤثر على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي للبلدان المصدرة للنفط. وبعد عام ٢٠٠٣ شهد النمو الاقتصادي في العراق عدة تطورات متمثلة بالتغيرات السياسية والتحديات الأمنية والعسكرية ،علماً أن معدلات هذا النمو تعتمد بشكل كبير على التغيرات في إنتاج النفط الخام وأسعاره. لهذا فإن الإيرادات النفطية ترتبط بعلاقة مباشرة وطردية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق. (معوشي،٢٠١٩، ١٢٩)

ثانياً:الأهمية النسبية للقطاعات الانتاجية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق GDP للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

جدول(٦)نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي GDP في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة النفط في ٪GDP	مساهمة الزراعة في ٪ GDP	مساهمة الصناعة في ٪GDP	مساهمة الخدمات في ٪GDP
2005	73,533,598.60	63.9	6.9	1.32	8.85
2006	95,587,954,80	53.7	5.8	1.54	11.22
2007	111,455,813.40	53.9	4.9	1.63	12.83
2008	157,026,061.60	56.0	3.7	1.49	12.41
2009	130,643,200.40	55.5	4.4	2.4	17.86
2010	162,064,565.50	54.7	4.8	2.3	15.9
2011	217,327,107.40	58.0	4.2	1.83	13.1
2012	254,225,490.70	52.4	4.1	1.7	14.8
2013	273,587,529.20	41.5	6.5	2.7	16
2014	266,332,655.10	43.5	6.9	2.9	14.8
2015	194,680,971.80	60.0	4.7	1.81	22.48
2016	196,924,141.70	60.4	3.0	2.2	23.8
2017	221,665,709.50	61.5	٣,٢	٢,٣	٢٦,٧
2018	268,918,874.00	44.8	٣,٨	٢,٦	٢٧,٣
2019	277,884,869.40	52.7	٤,١	١,٩١	٢٨,١
2020	198,774,325.40	57.0	٤,٦	٢,٥٢	٢٨,٩

المصدر:

١-التقارير الدورية السنوية لمنظمة الأوبك سنوات متفرقة،(٢٠٠٦-٢٠١٠)

٢-تقارير صندوق النقد الدولي العربي سنوات متفرقة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

يسهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي ،الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدراً رئيسياً للإيرادات العامة،سجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٠٥ ، (٦٣,٩٪) وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي خلال مدة البحث،ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج بسبب زيادة الطلب العالمي من قبل الصين والهند والمضاربات في عقود النفط

الآجلة من أجل تحقيق مكاسب مالية خيالية وانخفاض الدولار أدى ذلك الى زيادة الإيرادات العامة مما ساهم في تشغيل القطاعات الأخرى ،وبلغت أدنى نسبة له في العام ٢٠١٣ (٤١,٥٪)،متأثراً بانخفاض أسعار النفط عالمياً عما كانت عليه في العام ٢٠١٢ بسبب امتناع المملكة العربية السعودية المنتج المرجح في الأسواق عن التخلي عن حصتها في الأسواق ،ورفع الحظر عن إيران فأدى ذلك الى تهاوي الأسعار،وسجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٥ (٦٠٪) بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى،الأنبار،صلاح الدين،الموصل، التي ألحقت الضرر بالقطاع غير النفطي من خلال تدمير البنى التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور الثقة للمستثمرين.

المبحث الثالث:الدراسة القياسية

قياس أثر العلاقة بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي

١-مرحلة توصيف النموذج: يعتمد الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابعy) على متغير الإيرادات النفطية(المتغير المستقلx)،عليه يعتمد الناتج المحلي الإجمالي على متغير الإيرادات النفطية وبعلاقة طردية.

من خلال الجانب النظري والتحليلي في البحث وبالاعتماد على منطق النظرية الاقتصادية والمصادر حصلنا على البيانات المطلوبة والتي تخص المتغير(X)والذي يعبر عن الإيرادات النفطية،وكذلك المتغير (Y)والذي يعبر عن الناتج المحلي الإنتاجي للمدة(٢٠٠٥-٢٠٢٠)كما هو موضح في الجدول (٧).

جدول(٧)متغيرات النموذج القياسي للمدة(٢٠٢٠-٢٠٠٥)/مليون دينار

السنوات	الإيرادات النفطية(x)	الناتج المحلي الإجمالي(y)GDP
2005	39480069	73,533,598.60
2006	46534310	95,587,954,80
2007	51701300	111,455,813.40
2008	75358291	157,026,061.60
2009	48871708	130,643,200.40
2010	66819670	162,064,565.50
2011	98241562	217,327,107.40
2012	111326166	254,225,490.70
2013	105695825	273,587,529.20
2014	98511934	266,332,655.10
2015	57654597	194,680,971.80
2016	44806121	196,924,141.70
2017	65496776	221,665,709.50
2018	96062935	268,918,874.00
2019	92818990	277,884,869.40
2020	97756703	198,774,325.40

٢- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Unit Root Test (Stationary Test)

هناك عدة طرق لبيان استقرارية السلاسل الزمنية وسوف نعتمد على طريقتي، الأولى طريقة الاختبار البياني(Graph) والطريقة الثانية اختبار جذر الوحدة(ADF)

نبدأ بالرسم السلسلة الزمنية للمتغيرين(x)و(y):

أ- سلسة متغير العوائد النفطية (X):

كما في الرسم البياني (١)ويتضح أن السلسلة غير مستقرة وان هناك ارتفاع عام في اتجاه السلسلة .ومن أجل التأكد من عدم استقرارية السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة (ADF)كما هو موضح في الشكل(١)يتضح من خلال مقارنة (T)الجدولية والبالغة (-٢,٤٣٥٠٢٣) بأنها أصغر من(-٣,٠٩٨٨٩٦)المحتسبة تحت مستوى معنوية(٠,٠٥) كذلك بلغت قيمة(P-Value)أكبر من(٠,٠٥)وهذا يعني أننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذرالوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة.

رسم(١)رسم السلسلة الزمنية للمتغير(x) عند المستوى الأصلي

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٩

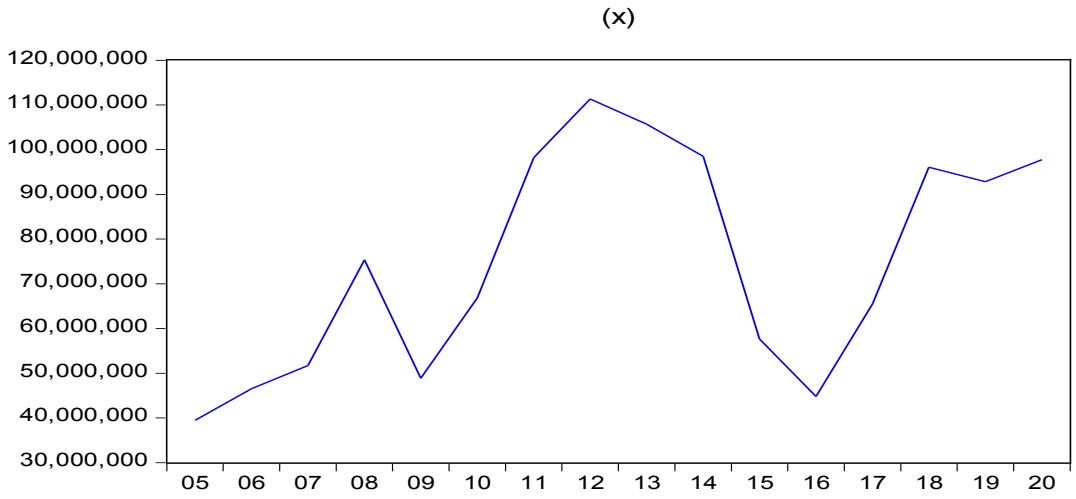

شكل(١)اختبار ADF للمتغير X عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: _X_ has a unit root
Exogenous: Constant
(Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3

		t-Statistic	*.Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.435023	٠,١٥٠٥
:Test critical values	level 1%	-4.004425	
	level 5%	-3.098896	

10% level	-2.690439

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews9

ب-رسم سلسلة متغير الناتج المحلي الإجمالي(y):

كما في الشكل البياني (٢)ويتضح أن السلسلة غير مستقرة حول متوسطها. ومن أجل التأكد من عدم استقرارية السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة ADF كما هو موضح في الشكل (٢)يتضح من خلال مقارنة (t) الجدولية والبالغة (-٢,٠٢٦٧٣٣)بأنها أصغر من (-٣,١٤٤٩٢٠)المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠,٠٥)كذلك بلغت قيمة (p-value)أكبر من (٠,٠٥)، وهذا يعنى أننا نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها غير مستقرة.

رسم(٢)رسم السلسلة الزمنية للمتغير(y)عند المستوى الأصلي

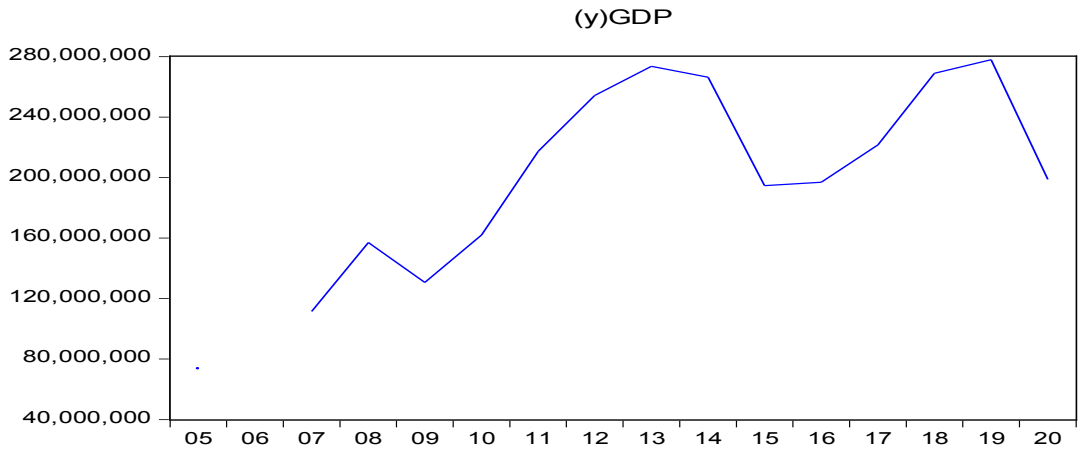

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٩

شكل(٢)اختبار ADF للمتغير y عند المستوى الأصلي

Null Hypothesis: _Y_GDP has a unit root
Exogenous: Constant
(Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3

		t-Statistic	*.Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.026733	٠,٢٧٢٩
:Test critical values	level 1%	-4.121990	
	level 5%	-3.144920	
	level 10%	-2.713751	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٩

ويتضح من خلال الاختبارات اعلاه ان متغيرات النموذج القياسي غير مستقرة في مستواها الاصلي اذا يجب التأكد من اخذ الفروق حتى يتم توضيح مدى استقرارية المتغيرات وكما يأتي:

١-المتغير الإيرادات النفطية (x):تم أخذ الفرق الأول للمتغير(x) واتضح أن السلسلة مستقرة حول متوسطها كما في الرسم البياني(٣).ومن أجل التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة ADF كما هو موضح في الشكل (٣)يتضح من خلال مقارنة (t)الجدولية والبالغة (-٤,٣٥٨٩٣٣)بأنها أكبر من (-٣,١١٩٩١٠)المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠,٠٥) كما أن قيمة (p-value) أقل من (٠,٠٥)وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها مستقرة.

رسم(٣) السلسلة الزمنية للمتغير(x)عند الفرق الثاني

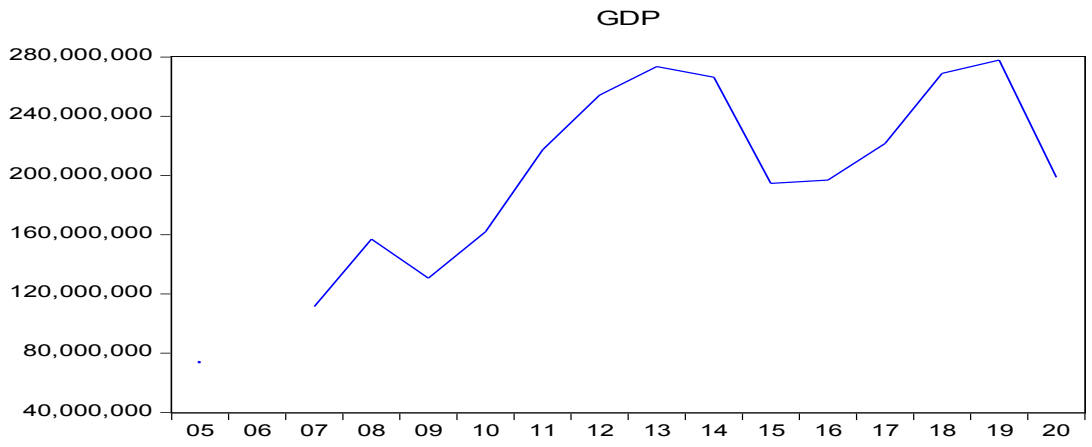

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٩

شكل(٣)اختبار ADF للمتغيرx عند الفرق الثاني

Null Hypothesis: D(_X_,2) has a unit root
Exogenous: Constant
(Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3

		t-Statistic	*.Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.358933	٠,٠٠٦٠
:Test critical values	level 1%	-4.057910	
	level 5%	-3.119910	
	level 10%	-2.701103	

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٩

٢-المتغير الناتج المحلي الإجمالي(y): تم أخذ الفرق الأول للسلسلة واتضح أنها مستقرة حول متوسطها كما في الرسم البياني (٤).ومن أجل التأكد من استقرارية السلسلة الزمنية نقوم باختبار جذر الوحدة ADF كما هو موضح في الشكل(٤)يتضح من خلال مقارنة (t)الجدولية والبالغة (-٢,١٠٩٤٦١)بأنها أكبر من (-٣,١٤٤٩٢٠)المحتسبة تحت مستوى معنوية (٠,٠٥)كما أن قيمة (p-value)أقل من (٠,٠٥)وهذا يعني أننا نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية أي أنها مستقرة.

رسم(٤)رسم السلسلة الزمنية للمتغير(y)عند الفرق الأول

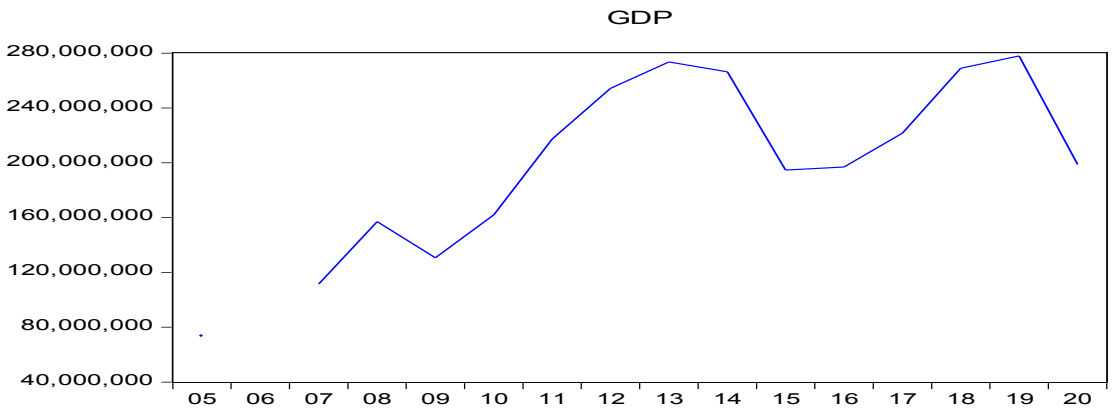

شكل(٤)اختبار(ADF)للمتغير (y)عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
(Lag Length: 0 (Automatic - based on Modified SIC, maxlag=3

		t-Statistic	*.Prob
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.109461	٠,٢٤٤٢
:Test critical values	level 1%	-4.121990	
	level 5%	-3.144920	
	level 10%	-2.713751	

.MacKinnon (1996) one-sided p-values*

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations

١٢ and may not be accurate for a sample size of

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

(Dependent Variable: D(GDP,2

Method: Least Squares

Date: 07/13/22 Time: 17:20

Sample (adjusted): 2009 2020

Included observations: 12 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
((D(GDP(-1	-0.788477	0.373781	-2.109461	0.0611
C	545385.9	13930289	0.039151	0.9695

R-squared	0.307950	Mean dependent var	-10390066
Adjusted R-squared	0.238745	S.D. dependent var	51335347
S.E. of regression	44790051	Akaike info criterion	38.22388
Sum squared resid	2.01E+16	Schwarz criterion	38.30470
Log likelihood	-227.3433	.Hannan-Quinn criter	38.19396
F-statistic	4.449825	Durbin-Watson stat	1.318499
(Prob(F-statistic	0.061098		

نـأتي الآن لبنـاء نمـوذج تصحيـح الخطـأ(Vector Error Correction Estimates)عـلى هيئـة فـروق لنمـوذج متجـه انحـدار ذاتي للمتغـير مـع اضافـة فجـوة زمنيـة متباطئـة كـما في الشـكل (٥)

الشكل (٥) نموذج تصحيح الخطأ(Vector Error Correction Estimates)

Vector Error Correction Estimates
Date: ٢٢/١٣/٠٧ Time: ٢١:٣٣
Sample (adjusted): ٢٠١٠ ٢٠٢٠
Included observations: ١١ after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
X(-1)	١,٠٠٠٠٠٠
GDP(-1)	٠,١٢٠٩٩٨
	(٠,٠٩٨٥٩)
	[1.22729]
C	-1.08E+08

Error Correction:	D(X)	D(GDP)
CointEq1	-0.855104	-1.437152
	(٠,٢١٠٠٤)	(٠,٦٦٣٦٤)
	[-4.07117]	[-2.16557]
D(X(-1))	-0.104256	٠,٦٤٧٠٤٦
	(٠,٥٤٧٤٦)	(١,٧٢٩٧٤)
	[-0.19044]	[0.37407]
D(X(-2))	٠,٠٩٥٢٩٤	-0.227270
	(٠,٥٥٦٩٠)	(١,٧٥٩٥٩)
	[0.17112]	[-0.12916]
D(GDP(-1))	٠,٥٧٤٤٥١	٠,٥٠٤٠٠١
	(٠,٣٦٩٠٠)	(١,١٦٥٨٨)
	[1.55680]	[0.43229]
D(GDP(-2))	٠,٠٦٦٤٦٧	٠,٢٩٦٣٦٠
	(٠,٣٧٢٣١)	(١,١٧٦٣٦)
	[0.17852]	[0.25193]
C	.-3037786	.-3696677

	(٦٤٢٤٧٠٧)	(٠٧+٢,٠E)
	[-0.47283]	[-0.18211]
R-squared	٠,٨٣٠٩٧٠	٠,٦٠٨٤٤٦
Adj. R-squared	٠,٦٦١٩٣٩	٠,٢١٦٨٩٢
Sum sq. resids	١٤+٧,٧٤E	١٥+٧,٧٣E
S.E. equation	١٢٤٤١٠١٦	٣٩٣٠٨٥٤٢
F-statistic	٤,٩١٦٠٩٧	١,٥٥٣٩٢٧
Log likelihood	-190.9734	-203.6283
Akaike AIC	٣٥,٨١٣٣٥	٣٨,١١٤٢٣
Schwarz SC	٣٦,٠٣٠٣٨	٣٨,٣٣١٢٧
Mean dependent	.٤٤٤٤٠٩٠	.٦١٩٣٧٣٩
S.D. dependent	٢١٣٩٧٢٧٥	٤٤٤١٩٧٥٥

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٩

وبالنظر الى النتائج في الشكل (٥)يتبين أن قيمة معامل التكيف أي المعلمة المقدرة لحد التصحيح في متغير الإيرادات النفطية معنوية وسالبة إذ بلغت (-٠,٨٥٥١٠٤)، هذا يعني أن حد تصحيح الخطأ يساعد في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي .

-اختبار التكامل المشترك

أن اختبار التكامل المشترك (Co-integration test) هو اختبار استباقي لتجنب الانحدار الزائف (Spurious regression)وفي حالة وجود تكامل مشترك بين المتغيرين(x,gdp)يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

شكل(٦)اختبار التكامل المشترك

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 07/13/22 Time: 22:56
Sample: 2005 2020
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
X	2.565942	0.126333	20.31090	0.0000

R-squared	0.616254	Mean dependent var	2.00E+08
Adjusted R-squared	0.616254	S.D. dependent var	63419606

S.E. of regression	39286668	Akaike info criterion	37.87501
Sum squared resid	2.16E+16	Schwarz criterion	37.92221
Log likelihood	-283.0626	.Hannan-Quinn criter	37.87451
Durbin-Watson stat	0.839657		

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٩

وتشير نتائج انحدار التكامل المشترك بين المتغيرين الى وجود علاقة دالية معنوية بينهما وهذا ما يؤكده معنوية الاختبارات الإحصائية(T,F,R٢)بمستوى دلالة١٪ .

الاستنتاجات:

يعود سبب ارتفاع الإيرادات العامة الى ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة المستوى العام للأسعار النفط العالمية .

تم تسجيل مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥ (٦٠٪)بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى والأنبار وصلاح الدين والموصل، وقد أضر هذا بالقطاع غير النفطي من خلال تدمير البنية التحتية والأصول وتعطيل التجارة وخفض ثقة المستثمرين.

سجل إنتاج النفط العراقي في عام ٢٠٠٥ بحدود (٦٧٦,٤)مليون برميل سنوياً، يستمر إنتاج النفط في التطور والزيادة نتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية وزيادة استغلال الآبار النفطية نتيجة ارتفاع مستويات الاستثمار في قطاع النفط حتى وصل الى (١٢٧٩) مليون برميل سنوياً في عام ٢٠١٥.

سجلت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ (٦٣,٩٪).وهي أعلى نسبة مساهمة لقطاع النفط خلال مدة البحث، مع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الانتاج بسبب ارتفاع الطلب العالمي في الصين والهند.

بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي (٢٧٧,٨٨٤,٨٦٩,٤٠)مليون دينار في عام ٢٠١٩ نتيجة زيادة الطلب العالمي على النفط.أدى هذا الى ارتفاع الأسعار وزيادة الناتج المحلي الإجمالي.

أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتماداً كلياً على قطاع واحد استخراجي قطاع النفط وهي صفة أحادية الجانب في تمويل ميزانية الحكومية ويهيمن هذا القطاع على الصادرات بحيث تؤثر الصدمات الخارجية تأثيراً كبيراً في الاقتصاد وهي صفة الدولة الريعية.

اتضح من تحليل الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي أن ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) مما يؤكد وجود العلاقة العكسية بين تطور ايرادات القطاع النفطي وانخفاض معدلات النمو في القطاعات غير النفطية للمدة البحث(٢٠٠٥-٢٠٢٠).

تم إثبات صحة الفرضيات من خلال الجانب التحليلي والجانب القياسي حيث إن العوائد النفطية تلعب دورا رئيسياً في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك بسبب اعتماد العراق على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة.

لا يزال النفط المورد الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه، على الرغم من المحاولات الجادة لإيجاد بدائل مماثلة له،إلا أنه لايزال محافظاً على مكانته الحيوية في الاقتصاديات العالمية.

العوائد النفطية هي المصدر الرئيسي لتوليد الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي،حيث أصبح الاقتصاد العراقي اقتصاداً أحادي الجانب بسبب اعتماده المفرط على الإيراد النفطي وعجز الحكومات المتعاقبة عن تنويع هيكله الاقتصادي ،والذي من شأنه أن يحقق ترابطاً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

التوصيات:

١-العمل على استثمار الثروة النفطية من الحقول المكتشفة وزيادة الإنتاج وزيادة عدد المنافذ المصدرة للنفط لتلافي الظروف غير الطبيعية التي قد تؤدي الى توقف البعض منها،لديمومة استمرار الإنتاج والتصدير.

٢-يمكن تحقيق أنواع النمو الاقتصادي المختلفة وزيادة الإنتاج خلال المدى الطويل بالاستفادة من ارتفاع أسعار النفط والاعتماد على جهاز إنتاجي مرن وإدارة كفوءة لها القدرة على استغلال الفرصة المتاحة .

٣-الاستفادة من تجارب الدول الذي تملك موارد نفطية واتجهت نحو تنويع الاقتصاد واعتبرت إيرادات النفط شيئاً ثانوياً، وتطورت القطاعات الأخرى وتجاوزت الصدمات الخارجية وعدم الاستقرار الاقتصادي جراء أسعار النفط.

٤-ضرورة تشجيع الاستثمارات الأجنبية بأنواعها لإعادة إعمار المشاريع الزراعية والصناعية،والعمل على توجيه الاستثمارفي كافة القطاعات الاقتصادية كقطاع الخدمات، وخاصة في البنى التحتية والطاقة والمواصلات والخدمات الأساسية الأخرى.

پوختە

کەرتی نەوت ڕۆڵێکی گرنگی هەیە لە ئابووری عێراقدا، کە بە داهاتەکانی نوێنەرایەتی دەکرێت، بۆ پێیە ی هەناردەکردنی نەوت نزیکەی ٩٦٪ی کۆی هەناردەکردن لەسەر هەموو گۆڕاوە ئابوورییە گەورەکان پێکدەهێنێت، لەوانە داهاتی نیشتمانی، بەرهەمی ناوخۆیی گشتی، بازرگانی دەرەکی، وەبەرهێنان بە هەموو جۆرەکانییەوە. وە دیاریکردنی ڕەوتی گەشەسەندنی ئابووری بەندە بە هەڵاوسانی نرخی نەوتی نێودەوڵەتییەوە، جگە لە هۆکاری چاوەڕوانەکراوی وەک شۆکی دەرەکی.هەناردەکردنی نەوت ڕۆڵێکی گرنگ دەگێڕێت لە پێکهاتەی بازرگانی دەرەکی لە وڵاتانی بەرهەمهێنەری نەوت، لەنێویاندا عێراق، کە ڕووبەڕووی چەندین تەحەدا دەبێتەوە کە ڕێگری لە پرۆسەی گەشەسەندنی ئابووری دەکەن کە لە نەبوونی سەرمایەی ئامادەکراو بۆ وەبەرهێنان و نەبوونی پاشەکەوتی ناوخۆییدا خۆی دەبینێتەوە. مشتومڕی

توێژینەوەکە لەوەدایە کە بزانین ئایا داهاتی نەوت بەشداری کردووە لە زیادکردنی بەرهەمی گشتی ناوخۆیی و دابینکردنی دارایی بودجەی گشتی، و باشترکردنی ڕێژەی گەشەی ئابووری.وە ئامانجی توێژینەوەکە بە پلەی یەکەم گەیشتن بە ڕەوایی گریمانەکە بە ڕۆشنایی خستنە سەر واقیعی کەرتی نەوت لە عێراق و توانا مادەی و ئەخلاقییەکان و ئیمتیازاتی نەوت و ڕوونکردنەوەی کاریگەریی کەرتی نەوت و ڕۆڵی لە باشترکردنی ڕێژەی گەشەی ئابووری. پاشان توێژینەوەکە پشتی بە ڕێبازی ئیندێکتیف بەست بۆ ئەوەی بگاتە ئامانجەکانی توێژینەوەکە بە دەستنیشانکردنی چەمکی کەرتی نەوت و کاریگەرییەکانی لەسەر بەدەستهێنانی ڕێژەی گەشەی ئابووری خوازراو بە بەکارهێنانی شێوازی چەندایەتی ستاندارد لە پێوانەکردنی کاریگەریی داهاتی نەوت لەسەر کۆی بە رهە می ناوخۆیی لە عێراق بە بەکارهێنانی بەرنامەی (Eview٩.پێوەرەکە ئاماژە بەوە دەکات کە پەیوەندی نێوان داهاتی نەوت و بەرهەمی ناوخۆیی پەیوەندییەکی ڕاستەوانەیە، داهاتی نەوتیش سەرچاوەی سەرەکییە بۆ بەدەستهێنانی داهاتی نیشتمانی و بەرهەمی ناوخۆیی، بەو پێیەی عێراق ڕاستەوخۆ پشت بە داهاتی نەوت دەبەستێت، بەمەش

گریمانەکە لە ڕێگەی لایەنی شیکاری و لایەنی ستانداردەوە ڕاست سەلێنراوە، چونکە داهاتی نەوت ڕۆڵێکی سەرەکی دەگێڕێت لە زیادکردنی بەرهەمی ناوخۆیی گشتی و بەم شێوەیە ڕێژەی گەشەی ئابووری باشتر دەکات.

وشە سەرەکییەکان: کەرتی نەوت، داهاتی نەوت، بەرهەمی ناوخۆیی گشتی، ئیمتیازاتی نەوت.

Measuring the Impact of Oil Revenues on Iraq's GDP for the Duration (20052020-)

Abstract

The oil sector has an important role in the Iraqi economy represented by its revenues, as oil exports constitute about 96% of the total exports on all macroeconomic variables, including national income, gross domestic product, foreign trade, investments in all its forms and its determination of economic development trends that depend on fluctuations in international oil prices in addition to the unexpected factors such as external shocks. Oil exports play an important role in the structure of foreign trade in oil countries, including Iraq, which faces many challenges that hinder the process of economic development, represented by the lack of capital prepared for investment and the lack of domestic savings.

The controversy of the study lies in knowing whether the oil revenues contributed to increasing the gross domestic product and financing the general budget, that is, improving economic growth rates or not. The research aims primarily to achieve the validity of the hypothesis by shedding light on the reality of the oil sector in Iraq, the material, moral capabilities, and oil privileges to clarify the impact of the oil sector and its role in improving economic growth rates. Then, the research relied on the inductive approach in order to reach the objectives of the research by identifying the concept of the oil sector and its impact on achieving desirable economic growth rates using the standard quantitative method in measuring the impact of the oil sector on the gross domestic product in Iraq using the (Eview9) program. The benchmark indicates that the relationship between oil revenues and GDP is a direct relationship, and oil revenues are the main source for generating national income and GDP, as Iraq directly depends on oil revenues and thus the validity of the hypothesis was proven through the analytical side and the standard side, as oil revenues plays a major role in increasing the gross domestic product and thus improving the rate of economic growth.

Keywords: oil sector, oil revenues, gross domestic product, oil privileges

المصادر:

إسـماعيل ،إبراهيـم عبـد الحميـد ،النتائـج المترتبـة عـلى اتجاهـات الاسـتثمار في اقتصـادات دول مجلـس التعـاون الخليجـي،ط١، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة،٢٠٠٤.

التنير، سمير ،التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضياً وحاضراً ،دار المنهل ،لبنان ،٢٠٠٧.

الجلبي ،عصام ،ندوة مستقبل العراق(صناعة النفط في العراق والسياسة النفطية)،مركز دراسات الوحدة،بيروت،لبنان،٢٠١٥.

الحلفـي ،عبـد الجبـار ،نفـط العـراق ومسـتقبله في سـوق النفـط العالمية،بحـث منشـور في كتـاب الاقتصـاد العراقـي ،النفط،الاختـلال الهيكلي،البطالـة ،مركـز العـراق للدراسـات ،بغـداد ٢٠٠٨.

حميـد ونجـم، محمـد عـلي ، عدنـان كريـم ،الطلـب العالمـي عـلى النفـط وأهـم العوامـل المؤثـرة فيه،مجلـة جامعـة كربلاء،المجلـد السـادس،العدد الرابـع،٢٠٠٨.

الربيعي ،فلاح خلف ،واقع مستقبل الصناعة النفطية في العراق،الصباح،العدد٨١٤ نيسان ٢٠٠٦.

زيني ،محمد على ،الاقتصاد العراقي الماضي الحاضر والمستقبل،دار الملاك والفنون والآداب،ط٣. ٢٠٠٩

السماك، محمد أزهر ،اقتصاد النفط والسياسة النفطية،جامعة الموصل،١٩٨٧.

عبد الرضا ،نبيل جعفر ،اقتصاد النفط،دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط ١ ،٢٠١١.

عبد الرضا ،نبيل جعفر ،اقتصاد النفط،دار إحياء التراث العربي،ط ١، العراق،٢٠٠١.

عبد الرضا، جعفر ومحمد مصطفى عبدالله ، المسارات العكسية للنفط العراقي ،البصرة،العراق،ط١ ،٢٠١٦.

كاظم ،حسن لطيف ،النفط ودوره في بناء العراق(رؤية مستقبلية)،مجلة جامعة كربلاء ،المجلد الخامس،العدد الرابع،٢٠٠٧.

معـوشي ،عيـماد ،دراسـة تحليليـة لانهيـار أسـعار البترول،مـع قيـاس أثـر الجبايـة البترولية عـلى الناتـج المحـلي الجزائـري للفـترة ١٩٩٠-٢٠١٧ ،مجلـة شـعاع للدراسـات الاقتصاديـة ،٢٠١٩.

مهند بن عبد الملك السلمان،وأحمد بن البكر،مفهوم الناتج المحلي الإجمالي،السعودية:مؤسسة النقد العربي السعودي،٢٠١٦.

مـوسى ،عبـد السـتار، عبـد الجبـار ،دراسـة تحليليـة لواقـع قطـاع النفطـي في العـراق وآفاقـه المسـتقبلية ،مجلـة الإدارة والاقتصـاد الجامعـة المسـتنصرية ،العـدد ٨٥،سـنة ٢٠١٠.

موسى، عبد الستار عبد الجبار ، أسعار النفط الخام في السوق الدولية،مجلة الدراسات الاقتصادية،بغداد،٢٠٠٢.

ناشـور ،هيـام فرغـل ،،العلاقـة بـين العوائـد النفطيـة والإنفـاق الحكومـي في مجلـس التعـاون الخليجـي (٢٠٠١-٢٠٠٨)،مركز دراسـات الخليجـي العـربي ،جامعـة البصرة ،العـدد ٣١ ،المجلـد ٨، ٢٠١٢.

المواقع الألكترونية:

صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد العام (٢٠٠٩-٢٠٢٠)

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)،الاستخلاص البترولي المحسن،الكويت ٢٠٠٩، ٩)

وزارة التخطيط العراقي،الجهاز المركزي للإحصاء ،تقاريرالناتج المحلي والدخل القومي لسنوات مختلفة.

-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي،الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات،أعداد مختلفة للتقارير الإحصائية السنوية.

٢٠١٨-٢٠٠٥.OPEEC:Annual statistical Bulletin

٢٠١٨-٢٠٠٦).world oil outlook